ثمان توصيات لحل مشكلة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الأجانب المعتقلين شمال شرق سوريا

يُعتقد أن الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا/قوات سوريا الديموقراطية تعتقل أكثر من ٢٠٠٠ أجنبي من ٧٠ دولة مختلفة، ٣٠٠٠ سوري ومثلهم من العراقيين ـ رجال، نساء وأطفال. طالبت الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا وقوات سوريا الديموقراطية الدعم من المجتمع الدولي لمحاكمتهم بعد أن قررت العديد من دولهم عدم استقبالهم.

خلال لقاء تم تنظيمه في جنيف بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٩ من قبل منظمة الكفاح من أجل الإنسانية غير الحكومية وأكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، قام أكثر من ٥٠ خبيراً قانونياً، ممثلين عن دول، منظمات دولية، منظمات غير حكومية، ومن شمال شرق سوريا بتدارس الحلول القانونية الممكنة بخصوص أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية المعتقلين من قبل الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا/قوات سوريا الديموقراطية.

قامت منظمة الكفاح من أجل الإنسانية بإعداد تقرير يلخص النقاشات الأساسية. بناء على هذا التقرير وعلى الرغم من الاختلافات بين المشاركين، قامت منظمة الكفاح من أجل الإنسانية بصياغة التوصيات التالية:

1. إشراك روابط الضحايا في أي عملية قانونية. إن حواراً مع روابط الضحايا أمر ضروري. إن الهدف الأول من أي عملية قانونية هو تعويض الضحايا، ويجب ان يكون لهم كلمتهم فيما هو مقبول/مرغوب بالنسبة لهم.
2. التركيز على "جرائم الحرب" بدلاً من "جرائم الإرهاب". اتفق جميع الخبراء القانونيين أنه سيكون من الأسهل الاعتماد على القانون الدولي الإنساني للحكم على المعتقلين بدلاً من الاعتماد على قوانين مكافحة الإرهاب. للقانون الدولي الإنساني قاعدة دولية يمكن أن تنطبق على جميع المعتقلين بينما تختلف قوانين مكافحة الإرهاب من دولة إلى أخرى.
3. التنسيق مع مختلف المعنيين. تتعلق المشكلة بسبعين دولة مختلفة ووزاراتها المتعددة (وزارة الداخلية، العدل، الخارجية)، الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا، المؤسسات الدولية، منظمات حقوق الإنسان وخبراء قانونيين. إن التنسيق ضروري لتجنب النهج المجزأ مع وجود اختلافات في معاملة/محاكمة المعتقلين.
4. دمج الحلول. على الرغم من الحاجة للتنسيق، إلا أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع. نوقشت عدة خيارات خلال الاجتماع. بناء على الخيار الأول، يبقى المعتقلون تحت سيطرة الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا/قوات سوريا الديموقراطية وهي الجهة التي يمكن أن تحاكمهم. يشير الخيار الثاني إلى تأسيس محكمة دولية برعاية الأمم المتحدة أو مجموعة من الدول. بينما يتناول الخيار الثالث إعادة المعتقلين إلى بلدانهم الأصلية أو نقلهم إلى دول ثالثة.
5. تأكيد المحاكمات العادلة. مهما كان خيار العدالة، فإنه من الأساسي أن يضمن المجتمع الدولي، إذا كان لا يرغب بخلق جيل جديد من المقاتلين الجهاديين، أن عائلات المعتقلين الحاليين من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية لا تجد مبررات لانتقاد أداء المحاكمات أو كيف تمت معاملة أزواجهم/أهلهم/أقربائهم خلال الاعتقال.
6. تجنب خلق إدراك عدالة المنتصر. العدالة الانتقائية، كالعدالة التي ستحاكم مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية فقط، ستخلق هذا الإدراك إلا إذا تم اتخاذ خطوات عملية لتجنب هذا الانطباع. هناك العديد من الأطراف المنخرطين في النزاع في سوريا/العراق وهم متهمون بارتكاب انتهاكات. إن العدالة غير المكتملة ستكون مدمرة لنظام العدالة الدولي ومن الممكن أن تعرض استقرار المنطقة للخطر على المدى الطويل.
7. تحمل المسؤولية. على المجتمع الدولي واجب دعم حلول لهذه المشكلة، فلا يمكن أن يتركوا الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا/قوات سوريا الديموقراطية ـ كيان غير حكومي ـ تتحمل المسؤولية كاملة في استمرار اعتقال هؤلاء أو محاكمتهم. لدى الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا/قوات سوريا الديموقراطية موارد محدودة وتفتقر إلى القدرة اللوجستية والقانونية لمحاكمة العديد من المعتقلين الدوليين والمحليين.
8. العمل بسرعة: ينطوي هذا الوضع على العديد من التحديات القانونية، اللوجستية والسياسية ويبدو أن جميع الأطراف المعنية لا توافق على حل واحد. ومع ذلك فإن هناك اعتبارات إنسانية ومتعلقة بحقوق الإنسان مقلقة ولا يمكنها الانتظار ـ تطرف المعتقلين، عائلاتهم ومجتمعاتهم قائم، مما يضع استقرار المنطقة في دائرة الخطر.

لقراءة التقرير كاملاً، اضغط هنا.

الكفاح من اجل الإنسانية مبادرة تم تأسيسها في العام ٢٠١٩ بهدف المناصرة على احترام حقوق الإنسان من قبل الأطراف المسلحة وخاصة الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية في المناطق التي تسيطر عليها وتملك فيها تأثيراً.

Fightforhumanity.org